

لماذا يجب على أميركا أن تراهن على باكستان سياسة أفضل في جنوب آسيا تمر عبر إسلام آباد سياسة واشنطن في جنوب آسيا غير هدى. منذ مطلع القرن تقريبا، رأى قادة الولايات المتحدة في الهند نقلا موازنا ديمقراطيا للصين وسعوا إلى وضع نيودلهي في منافسة أوسع مع بكين. وفي الوقت نفسه، أصيب المسؤولون الأمريكيون بخيبة أمل من باكستان، التي كانت ذات يوم حليفا خلال الحرب الباردة، ويرون أن إسلام آباد شريك لا يمكن الاعتماد عليه عندما يتعلق الأمر بمكافحة الإرهاب في المنطقة. كما أنهم مستاءون من تقارب باكستان المتزايد من الصين، التي أصبحت مصدرا رئيسيا للاستثمار في البنية التحتية والمعدات العسكرية لإسلام آباد. راهنت الولايات المتحدة على الهند، لكن هذا الرهان لم يؤتي ثماره. بعد عقدين من الزمن، لا تزال الهند غير راغبة وغير قادرة على التوافق بشكل كامل مع تفضيلات الولايات المتحدة في المنطقة وخارجها. هذا العام، بدأت العلاقة بين البلدين في التدهور. إن سعي نيودلهي الخيالي للتعددية القطبية في النظام الدولي - أي عالم غير منظم حول هيمنة قوة عظمى واحدة أو المنافسة بين قوتين عظميين - أثار غضب واشنطن. وقد أثارت الهند الآن غضب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. ونقلا عن المشتريات الهندية المستمرة من النفط الروسي رفع ترامب الرسوم الجمركية على الواردات من الهند إلى 50 في المئة في أغسطس أب وهو أعلى معدل فرضه على أي دولة. ومما زاد الطين بلة، ردت نيودلهي بالإشارة إلى عزمها على تعزيز العلاقات مع بكين، وزار رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي الصين لعقد اجتماعات علنية وودية للغاية مع الزعيم الصيني شي جين بينغ والرئيس الروسي فلاديمير بوتين. في الوقت نفسه، شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة وباكستان جارة الهند وخصمها نوبان الجليد المفاجئ. منذ عودته إلى البيت الأبيض في يناير، كان ترامب دافئا للجيش الباكستاني. في مارس، أشاد بباكستان لاعتقالها لعميل تنظيم الدولة الإسلامية يشتبه في تورطه في تفجير عام 2021 في كابول أسفر عن مقتل 13 جنديا أمريكيا. ثم، في مايو، ادعى أنه أنهى اشتباك عسكري استمر أربعة أيام بين الهند وباكستان والذي هدد بالتصعيد بشكل خطير. أعلن ترامب: "لقد أوقفنا صراعا نوويا". "أعتقد أنه كان من الممكن أن تكون حربا نووية سيئة." لقد ادعى مرارا وتكرارا الفضل في منع وقوع كارثة منذ ذلك الحين. حتى أن المسؤولين الباكستانيين رشحوه لجائزة نوبل للسلام لجهوده. ونفت الهند التي ترفض محاولات خارجية للتوسط في نزاعاتها مع باكستان حدوث أي تدخل من هذا القبيل. وفقا لصحيفة نيويورك تايمز، طلب ترامب من مودي في يونيو أن يردد صدى القادة الباكستانيين ويرشحه لجائزة نوبل. رفض مودي، ولم يتحدث الاثنان منذ ذلك الحين. خلال الصيف، تودد ترامب إلى باكستان. استضاف قائد الجيش الباكستاني، عاصم منير، في البيت الأبيض في يونيو. وفي يوليو تموز، أبرم اتفاقا مع إسلام آباد أبقى على معدل التعريف الجمركي عند مستوى منخفض نسبيا بنسبة 19 في المائة مقابل السماح للشركات الأمريكية بحقوق التنقيب عن احتياطي النفط غير المستغلة في باكستان. كما ناقش المسؤولون الباكستانيون والأمريكيون المشاريع المشتركة في العملات المشفرة وتعدين المعادن الحرجة. وعلى نطاق أوسع، فإن نوبان الجليد في العلاقات الأمريكية الباكستانية في عهد ترامب يبشر بالخير لسياسة واشنطن في جنوب آسيا. لم ينجح تركيز الولايات المتحدة قصير النظر على الهند ودعمها لها إلا في دفع العديد من جيران الهند، بما في ذلك باكستان، إلى التقرب من الصين. لقد حان الوقت لواشنطن لإعادة التوازن إلى التزاماتها في المنطقة. وبدون الاستغناء عن شراكتها مع الهند، يمكنها إقامة علاقة أوثق مع باكستان وإيجاد طرق للعمل المثمر مع الصين في جنوب آسيا، لا سيما من خلال التعاون في تحسين الترابط الإقليمي. وهذا من شأنه أن يوفر للولايات المتحدة طريقة للتعيش بشكل عملي مع الصين في المنطقة بدلا من السماح لجنوب آسيا بأن تصبح ساحة معركة بالوكالة للتنافس بين القوى العظمى. ستعمق السياسة الأمريكية الحالية، التي تميل نحو الهند، خطوط الصدع في جنوب آسيا. ولن يؤدي ذلك إلى زيادة احتمالات نشوب صراع بين الهند وباكستان فحسب، بل سيمنع الولايات المتحدة أيضا من العمل مع باكستان لتحقيق هدفها الاستراتيجي المشترك المتمثل في مكافحة الإرهاب العابر للحدود النابع من المنطقة. كان لرهان واشنطن الاستراتيجي على نيودلهي أهداف متعددة، لكن لا شيء أكثر أهمية من المساعدة في وضع الهند في وضع يسمح لها بمواجهة الصين. نظرت كل إدارة أمريكية منذ إدارة الرئيس بيل كلينتون إلى الهند من منظور المنافسة الجيوسياسية الأكبر مع بكين. وقد توددت واشنطن إلى نيودلهي بصفقات اقتصادية ودفاعية وتكنولوجية كبرى، بينما أصرت على أنه من مصلحة الأمن القومي الأمريكي تسهيل ظهور الهند ك"مزود صافي للأمن" في منطقة المحيط الهندي الأوسع. ولدعم الهند، أبرمت الولايات المتحدة اتفاقا نوويا مدنيا غير مسبوق مع نيودلهي في عام 2008 (على الرغم من أن الهند لم توقع قط على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية) وألغت مؤخرا العقوبات المفروضة على الهند على الرغم من استثمارها في ميناء تشابهار الإيراني، ومشترياتها من النفط الإيراني، وحيازتها صواريخ أرض - جو روسية من طراز إس-400. كما كانت واشنطن من أشد المؤيدين لمحاولة الهند للحصول على مقعد دائم

في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. كان من الأمور المركزية في هذا النهج الاقتناع الأمريكي بأن الهند ستكون ملتزمة بالتوافق مع المصالح الإقليمية للولايات المتحدة، وتحديدًا عندما يتعلق الأمر باحتواء الصين. وانطلاقًا من هذا الاعتقاد، فصلت واشنطن تدريجياً علاقتها مع الهند عن علاقاتها بدول مهمة أخرى في المنطقة، بما في ذلك باكستان. والتقى كبار المسؤولين الأمريكيين بنظرائهم من دول أخرى في جنوب آسيا بشكل أقل تواترًا مع تزايد عدد منتديات مشاركة الولايات المتحدة مع الهند. وردت واشنطن أيضًا على المخاوف الهندية بشأن الدعم العسكري الأمريكي لباكستان. في عام 2016، ألغى الكونجرس الأمريكي الدعم عن شراء باكستان لثمانى طائرات مقاتلة من طراز F-16، وهي خطوة أوقفت الصففة فعليًا، على الرغم من أن الولايات المتحدة وافقت في البداية على البيع لأن الطائرات ستساعد باكستان على دعم حملة مكافحة الإرهاب الأمريكية في أفغانستان. على الرغم من كل هذه الجهود، يجب أن ينزعج صانعو السياسة الأمريكيون من النتائج. في مقال حديث في مجلة الشؤون الخارجية، سلطت الباحثة والمسؤولة الأمريكية السابقة أشلي تيليس الضوء على تركيز الهند على التعددية القطبية العالمية، والتي تقود خيارات السياسة الخارجية على خلاف التفضيلات الأمريكية. على سبيل المثال، اتخذت الهند موقفًا محايدًا تقريبًا بشأن الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022 وشاركت في الجهود التي تبذلها بعض الدول غير الغربية للابتعاد عن التجارة بالدولار الأمريكي. هذه الاختلافات ليست عرضية. وهي مستمدة من التزام الهند الطويل الأمد بما تعتبره استقلالًا استراتيجيًا في السياسة الخارجية. من غير المرجح أن يتغير هذا الموقف، لا سيما في ضوء مقاومة الهند لمحاولات إدارة ترامب الأخيرة للإكراه على علاقات نيودلهي مع موسكو. ومع ذلك، فإن هذا الخلاف المتزايد مع الولايات المتحدة يبشر بالسوء لرغبة الهند طويلة الأمد في صد الصين. على الرغم من الصعود الاقتصادي الملحوظ للهند في العقود الأخيرة، إلا أنها لا تزال وستظل أقل قوة من الصين وغير قادرة على مواجهة جارتها الشمالية بمفردها. أخطأت الولايات المتحدة في فهم التطورات في جنوب آسيا. لكن الهند ليست الدولة الوحيدة في جنوب آسيا التي يمكنها المساعدة في تعزيز المصالح الأمريكية في المنطقة. من المؤكد أن باكستان والولايات المتحدة كانت لديهما علاقة غريبة في العقود الأخيرة: فقد تحولت إسلام آباد بشكل دوري من كونها أكثر الحلفاء حلفاء إلى مواجهة عقوبات أمريكية عقابية. كانت الطبيعة غير المتماسكة لهذه الشراكة أكثر وضوحًا في السنوات التي أعقبت هجمات 11 سبتمبر. وعملت باكستان كحليف في المواجهة في الحملة العسكرية الأمريكية في أفغانستان بينما اتهمت الولايات المتحدة بدعم تمرد طالبان ضد الحكومة الأفغانية في كابل. من جانبها، رأت إسلام آباد أن سياسة الولايات المتحدة المتمثلة في دعم الحكومة الأفغانية التي لا تحظى بشعبية غير عملية ومن غير المرجح أن تنجح. كما شعرت أن دعم الولايات المتحدة في هذا المسعى سيؤدي في النهاية إلى حكومة في كابل متحالفة بشكل وثيق مع الهند - وضد باكستان. بدا أن الولايات المتحدة تهتم بباكستان فقط من حيث الوضع في أفغانستان حتى عندما ساعدت الهند على توسيع نفوذها في المنطقة. خلقت الشراكة الأمريكية الباكستانية في أفغانستان انعدام ثقة متبادلًا هائلًا وجعلت باكستان لا تحظى بشعبية كبيرة في واشنطن - خاصة بعد اكتشاف زعيم القاعدة أسامة بن لادن في عام 2011 أنه كان يحتمي في مدينة أبوت آباد الباكستانية، مما أدى إلى غارة أمريكية انتهت بوفاته. انتهى الزواج الصعب أخيرًا بانسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان في عام 2021. بعد سقوط كابل وعلى الرغم من المساعدة الكاملة لباكستان في إجلاء الأفراد العسكريين والمدنيين الأمريكيين وغيرهم من الأفراد الغربيين من أفغانستان، سعى الرئيس الأمريكي جو بايدن على الفور إلى فك الارتباط الاستراتيجي مع باكستان، وخفض العلاقات إلى المشاركة متوسطة المستوى في وزارة الخارجية والبيت الأبيض وتجاهل نظيره الباكستاني، رئيس الوزراء آنذاك عمران خان. ولكن بعد أربع سنوات من عدم الاهتمام النسبي بواشنطن، بدأت العلاقة بين باكستان والولايات المتحدة تتأرجح في الاتجاه الآخر. وترأس ترامب سلسلة من الارتباطات التي كان أهمها اجتماع الغداء غير المسبوق مع منير قائد الجيش الباكستاني في يونيو/حزيران. في الوقت نفسه، اتخذت باكستان موقفًا أكثر صرامة تجاه الهند، متمسكة على شريك تعاملت معه الولايات المتحدة منذ فترة طويلة بسخاء أكبر. يشير هذا التحول إلى أنه في عهد ترامب، بدأ صانعو السياسة الأمريكيون في التفكير بشكل مختلف في المنطقة. على مدى معظم السنوات العشرين الماضية، كان المسؤولون الأمريكيون منزعجين من علاقات إسلام آباد المختلفة مع نيودلهي، وقربها من بكين، والتزاماتها المتقلب في مكافحة الإرهاب. رأى المسؤولون الأمريكيون أن هذه المواقف معادية لمصالح واشنطن الخاصة. ومع ذلك، أخطأت الولايات المتحدة في قراءة التطورات في جنوب آسيا. أولاً، افترض المسؤولون الأمريكيون أن الهند ستستمر في النهوض كقوة كبرى قادرة على التنافس مع الصين بغض النظر عن علاقاتها مع باكستان. ثانياً، اعتقدوا أن باكستان ستصبح حتماً متحالفة بشكل وثيق مع الصين. ونتيجة لذلك، سيتعين على واشنطن دعم نيودلهي في خلافاتها مع إسلام آباد من أجل مواجهة بكين. وثالثاً، اعتقد المسؤولون

الأمريكيون الذين شعروا بالإحباط من الدعم الباكستاني للتشدد في أفغانستان، أنه لا يمكن الوثوق بباكستان كحليف يمكن الاعتماد عليه على المدى الطويل مرة أخرى. كل من هذه الافتراضات أعاققت أهداف السياسة الأمريكية في جنوب آسيا. وأدى قرار الولايات المتحدة بفصل الهند عن تعاملاتها مع باكستان ودول جنوب آسيا الأخرى إلى إرضاء نيودلهي التي كانت غاضبة منذ فترة طويلة من ارتباطها بإسلام آباد. تعتقد الهند أن علاقاتها مع باكستان ثنائية ولا تحتاج إلى وساطة قوى خارجية أو هيئات دولية. لم تقبل الولايات المتحدة موقف الهند فحسب ، وقصرت تدخلها في لحظات الأزمات لمنع الحرب النووية ، كما فعلت خلال أزمة عام 2019 ومرة أخرى هذا العام ، بل ضغطت أيضا على باكستان على عدد من الجبهات. وشمل ذلك منع العديد من المشتريات العسكرية الباكستانية وإبطاء المساعدات الاقتصادية للبلاد في السنوات الأخيرة. على الرغم من أن العديد من هذه القرارات كانت مدفوعة بإحباط واشنطن من تصرفات باكستان في أفغانستان، إلا أنها تتماشى بدقة مع هدف الهند المتمثل في إبقاء باكستان ضعيفة ومعزولة. كان افتراض واشنطن المتأصل ، كما اتضح معيبي ، هو أن الهند يمكن أن تستمر في المضي قدما بالسرعة المرغوبة على الرغم من خلافاتها مع باكستان. في الواقع ، كان دعم واشنطن للهند يشجع صناع القرار في الهند ، وخاصة الحكومة الحالية في عهد مودي ، على اتباع سياسة أكثر قوة تجاه باكستان. وشجع هذا الدعم الهند على تحمل مخاطر أكبر مما كانت عليه في الماضي. خلال الأزمات في عامي 2019 و 2025 ، ضرب الجيش الهندي أهدافا أعمق وأعمق داخل باكستان. منذ عام 2020 ، وفقا لتقارير إخبارية مختلفة ، اغتال عملاء هنود 20 شخصا داخل باكستان. دفعت الأعمال العسكرية العدوانية الهندية باكستان إلى السعي إلى مزيد من القرب من الصين ، خاصة من خلال الحصول على المعدات والتكنولوجيا العسكرية الصينية. كشفت الاشتباكات بين الهند وباكستان في مايو عن عواقب هذه السياسة. لم تتمكن الهند من التغلب على باكستان عسكريا ، حيث جمعت القوات الباكستانية بين التكنولوجيا الأصلية والصينية والغربية وتمكنت من صد القوات الجوية الهندية بإسقاط طائرات متعددة. هذا هو نفس الجيش الباكستاني الذي كان يعتمد بشكل شبه كامل على التكنولوجيا الغربية طوال الحرب الباردة. اليوم ، يأتي 80 في المائة من واردات الأسلحة الجديدة لباكستان من الصين - نتيجة يأس باكستان من عدم تناسق قوتها المتزايد مع الهند المدعومة من الولايات المتحدة وفرض قيود على صادرات الأسلحة إلى باكستان من قبل الدول الغربية في العقود الأخيرة. على الرغم من أن الأزمة النشطة قد انتهت (وصف مودي وقف إطلاق النار بأنه مجرد "توقف")، إلا أن جنوب آسيا لا تزال على حافة الهاوية. ومن المثير للقلق ، من منظور الولايات المتحدة ، أن الهند ستواصل إنفاق اهتمام وطاقة كبيرين على تنافسها مع باكستان. إن الأداء العسكري لباكستان في مايو/أيار سوف يجبر قادرا كبيرا من البحث عن الذات داخل الجيش الهندي، ومن المرجح جدا، زيادة النفقات. وتخشى نيودلهي أيضا احتمال نشوب حرب على جبهتين مع الصين وباكستان ليست مستعدة لها جيدا. إن معالجة مثل هذه المخاوف من شأنه أن يفرض في إرهاب جيش الهند، ويزيد من استنزاف الخزائن الهندية، ويعيق تطوير القدرات البحرية الهندية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. كما أن تطلعات الهند إلى القوى العظمى يعوقه تشابك علاقات الحكومة مع باكستان مع السياسة الداخلية في الهند. يتبنى القادة الهنود ووسائل الإعلام المتشددة في البلاد باستمرار الخطاب العدائي المناهض لباكستان ، في عرض من المواقف القوية التي تهدف إلى جذب الجمهور المحلي. ومع ذلك، فإن هذا التثبيت مع باكستان يعمل كإلهاء عن التركيز على أنواع السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتضييق الفجوة العسكرية والاقتصادية بين الهند والصين. تأتي العلاقة المقطوعة مع باكستان أيضا بتكاليف اقتصادية. ويمكن للهند أن تحصل على قدرة أكبر على الوصول إلى أفغانستان وآسيا الوسطى من خلال باكستان، وأن تغذي نموها بشكل أفضل. بدلا من ذلك ، يختار سياسة وخطاب العداء. وطالما ظلت الهند عالقة في علاقة معرضة للأزمات مع باكستان، فإن الجانبين سيستمران في الاستحواذ على بعضهما البعض وإهدار الموارد الثمينة في محاولة التغلب على الآخر. ستؤدي محاولات الولايات المتحدة لدعم الهند إلى نتيجة غير مرغوب فيها تتمثل في إبقاء إسلام آباد حذرة من نوايا واشنطن في المنطقة بينما لا تفعل الكثير لمساعدة الهند على النظر إلى ما وراء باكستان والتركيز بدلا من ذلك على الصين. للهروب من هذه الديناميكية البغيضة ، يجب على ترامب تشجيع هؤلاء المنافسين في جنوب آسيا على الانخراط في حوار بهدف معالجة النزاعات العالقة التي أشعلت أزمات عسكرية في المقام الأول ، بما في ذلك الخلافات حول حوادث الإرهاب ، وإقليم كشمير المتنازع عليه ، والآن المياه (بعد التهديدات الهندية بالنخلي عن معاهدة نظمت توزيع المياه بين جارتى جنوب آسيا منذ الستينيات). إن إحجام الهند عن بدء مثل هذه العملية الدبلوماسية، إما بوساطة خارجية أو ثنائية فقط، يتعارض مع المصالح الأمريكية. وأثارت باكستان غضب البعض في واشنطن من خلال الاقتراب من الصين، بما في ذلك شراء الأسلحة الصينية وكسب استثمارات صينية كبيرة في مشاريع البنية التحتية. يبدو أن مثل هذه التحركات تؤكد أن

إسلام أباد اختارت الانجراف إلى فلك بكين. ونتيجة لذلك، اعتقد العديد من المسؤولين الأمريكيين أنه من الحكمة مضاعفة رهانهم على الهند وتجاهل باكستان. ولكن هذا النهج يشكل قراءة خاطئة لموقف باكستان. من المؤكد أن باكستان تقدر بشكل كبير علاقتها الاقتصادية والاستراتيجية مع الصين ومن المرجح أن تميل الآن بشدة لصالح الصين إذا تركت مع خيار ثنائي بحث بين واشنطن وبكين. لكنها كانت تبذل جهداً للإشارة إلى المسؤولين الأمريكيين والصينيين على حد سواء بأنها لا تريد أن توضع في مثل هذا الموقف. في عام 2022، أصدرت باكستان أول سياسة أمن قومي لها على الإطلاق، والتي أصرت على أن باكستان يجب أن تقاوم الانضمام إلى المعسكرات الجيوسياسية. وظلت إسلام أباد على المسار منذ ذلك الحين، في محاولة لإصلاح العلاقات مع واشنطن. ولهذا السبب استجاب القادة الباكستانيون بحماس عندما عرض ترامب افتتاحاً في وقت سابق من هذا العام. إن موقف باكستان ناتج عن الضرورة المطلقة. يعتمد اقتصاد البلاد بشكل كبير على كل من الصين والولايات المتحدة بحيث لا يمكن الابتعاد عن أي منهما. علاوة على ذلك، على الرغم من أن دفاء العلاقات الأمريكية مع الهند في العقود القليلة الماضية قد زاد اعتماد باكستان على الصين، إلا أن إسلام أباد لا تزال تعتمد على حسن النية الأمريكية للحصول على دعم مالي لا غنى عنه من خلال المؤسسات متعددة الأطراف، وأبرزها صندوق النقد الدولي، لتعزيز اقتصادها الضعيف. في الحقيقة، لا ينبغي لعلاقة باكستان مع الصين أن تهدد الولايات المتحدة، بل يجب أن توفر لها فرصة. يتذكر المسؤولون الباكستانيون بالحنين إلى دور بلادهم في تنظيم الاختراق الأصلي بين واشنطن وبكين خلال الحرب الباردة، عندما سهلت إسلام أباد الزيارة السرية لوزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر إلى الصين عام 1971، والتي مهدت الطريق لزيارة الرئيس ريتشارد نيكسون بعد ذلك. يمكن لباكستان مرة أخرى أن تكون نوعاً من المثبت في المنطقة، مما يساعد الولايات المتحدة والصين على التقاء وجهها لوجه. خذ، على سبيل المثال، مجال الاتصال والبنية التحتية للنقل. أثار استثمار الصين في الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني (CPEC)، وهو عنصر رئيسي في برنامج البنية التحتية الصيني العالمي المعروف باسم مبادرة الحزام والطريق، قلق الولايات المتحدة من حيث أنها تعد بتزويد الصين بموطئ قدم في المحيط الهندي. وإدراكاً للمخاوف الأمريكية، أصرت باكستان على أن ميناء المياه العميقة في جوار، الذي يتصور كمنفذ ل CPEC للعالم، ستظل منشأة تجارية بحتة بدون استخدامات عسكرية. من جانبها، كانت بكين حريصة على عدم إجبار باكستان على الاختيار بين الصين والولايات المتحدة. وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب أيضاً، يمكن للقوتين أن تجد طرقاً للعمل معاً في المنطقة. ولا يزال كلاهما قلقاً في الغالب بشأن الجماعات المسلحة التي تستهدف مصالح كل منهما. وزادت موجة من عمليات قتل المواطنين الصينيين في باكستان على مر السنين، والتي اتهم المسؤولون الباكستانيون الكثير منها الهند بدعمها، الأمور أكثر تعقيداً من خلال دفع الصين إلى الحصول على إذن لنشر أفراد أمن صينيين خاصين على الأراضي الباكستانية. على حساب إزعاج بكين، قاومت إسلام أباد حتى الآن، خوفاً من أن مثل هذا التنازل قد يؤدي فقط إلى تأجيج الشكوك والعداء في واشنطن. وتقدم رؤية باكستان للمنطقة حلاً لمنع المزيد من تعميق خطوط الصدع هذه. تسعى سياسة الأمن القومي إلى تحويل الأراضي الباكستانية إلى مفترق طرق للمصالح الاقتصادية الأمريكية والصينية وحتى الهندية. وعلى الرغم من طموح مثل هذا النهج، إلا أنه يمكن أن يقدم نتيجة تحويلية لملياري شخص يعيشون في جنوب آسيا. الساحة الرئيسية التي يمكن أن تتحول فيها منافسة القوى العظمى إلى تعاون بين القوى العظمى هي الاتصال. يمكن تهدئة عدم الارتياح الأمريكي من CPEC من خلال الاستثمارات الموازية من قبل الولايات المتحدة في ممرات إقليمية متقاطعة من شأنها أن تشارك في نفس البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية والبحرية. فعلى سبيل المثال، دعمت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة هدف زيادة الاتصال بين جنوب ووسط آسيا. والسماح لدول آسيا الوسطى بقدر أعظم من الوصول إلى موانئ باكستان من شأنه أن يقلل من اعتمادها على روسيا. سيكون لباكستان مصلحة طبيعية في ضمان ألا تصبح أراضيها منطقة صراع للقوى العظمى، وستثني الصين والولايات المتحدة عن تجاوز الخطوط الحمراء لبعضهما البعض - على سبيل المثال، من خلال نشر وجود أمريكي صيني في جوار أو دعم الولايات المتحدة لمزاعم الهند بأن CPEC غير قانوني لأنه يمر عبر الأراضي المتنازع عليها وبالتالي ينتهك السيادة الهندية. علاوة على ذلك، فإن تحسين العلاقات بين الهند وباكستان من شأنه أن يسمح للهند باستخدام الممر البري الباكستاني للتواصل مع آسيا الوسطى، وهو مصلحة طويلة الأمد لنينودلهي. يجب أن تجذب احتياطات باكستان الهائلة من المعادن الحيوية انتباه الولايات المتحدة. وقد أعربت الولايات المتحدة بالفعل عن اهتمامها بمنجم ريكو ديك، الذي يضم بعضاً من أكبر رواسب النحاس والذهب غير المطورة في العالم. تستثمر الشركات الصينية أيضاً في مشاريع مختلفة في المنطقة ومهتمة بدعم العمليات في ريكو ديك، التي تقع في إقليم بلوشستان الباكستاني المضطرب. على الحدود مع أفغانستان. لقد دمرت

بلوشستان الإرهاب والتمرد في السنوات الأخيرة. يمكن أن تساعد المساعدات الأمريكية والصينية المشتركة باكستان على تحقيق الاستقرار في الإقليم ومنع العنف. قد يكون التعايش البراغماتي بين القوتين العظميين في جنوب آسيا هو أفضل نتيجة يمكن للولايات المتحدة تحقيقها في ضوء قيود الهند كشريك وكتحوط ضد الصين. وبينما تفكر واشنطن وإسلام آباد في هذا المستقبل، فمن الأفضل أن تضع توقعات واقعية منذ البداية. يجب على باكستان أن توضح للولايات المتحدة أن واقعها الاقتصادي الحالي لا يسمح لها بالاختيار بين بكين وواشنطن. يحتاج إلى كليهما. يجب على الولايات المتحدة أن تقبل أن الصين ستظل شريكا حاسما لباكستان - في الواقع، فإن محاولة إبعاد باكستان عن الصين لن تأتي إلا بنتائج عكسية. ويجب على باكستان أن تقبل أن الهند ستبقى شريكا مهما للولايات المتحدة، بغض النظر عن خلافاتهما الحالية. من المؤكد أن مثل هذه الإعادة في العلاقات الأمريكية الباكستانية تمثل خروجاً كبيراً عن نهج واشنطن في السنوات الأخيرة. لكن استعداد ترامب لقلب عربة التفاح قد يكون مفيداً في هذا السياق. فإذا اختارت الولايات المتحدة التمسك بسياستها الحالية التي تركز على الهند، فقد تخسر ليس فقط باكستان بل أيضاً جنوب آسيا في السنوات المقبلة.